السيد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل،

السيد مبعوث الأمم المتّحدة الخاص إلى سوريا، السيّد، غير بيدرسون،

السادة في اللجنة المشتركة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المنظمين لمؤتمر بروكسيل الرابع،

السادة ممثلي الدول والمنظمات المانحة

أصحاب السّعادة السيّدات والسّادة الأعزّاء،

تفاقَمت الأزمةُ السوريّة أكثر، منذ العام الماضي، وصار العجز الدوليّ تجاه حلّ القضيّة السوريّة أكثر حضوراً، الأمر الذي خلّف أوضاعاً إنسانيّة صعبة من دمار وتهجير وعرقلةً للعمليّة السياسيّة في سوريا بين كُل الأطراف المُتصارعة في البلاد.

إننا في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني السوريّة العاملة على قضايا شمال وشمال شرق سوريا والموقعة على هذه الرسالة نؤمن بضرورة الحلّ السياسيّ وفقاً لمسار مؤتمر جنيف والقرار الدوليّ (٢٢٥٤) كطريقةٍ وحيدة لحل القضيّة السوريّة، ونرفض العُنف بكافةِ أشكاله، وندين استخدام كافة أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً من جميع الأطراف.

ونودّ أن نذكّر بضرورة وقف العمليات العسكرية من قبل جميع أطراف الصراع المحلية والإقليمية والدولية في سوريا، وإيقاف عمليات التهجير القسريّ وطرد السُكان الأصليين من مناطقهم وعمليات التغيير الديموغرافي وإزالةِ أثاره وتعويض المُتضررين، وإدانة مُجمل انتهاكات حقوق الإنسان على الأراضي السورية، وضرورة العمل على إعادة السكان الأصليين الى مناطقهم وتقديم الدعم السريع للسُكان والنازحين واللاجئين في دول الجوار وخاصة المقيمين في المخيمات منهم، والعمل على إنهاء كافة الاحتلالات الواقعة على أراض سورية، وخاصةً الاحتلال التُركيّ الداعم لميليشيات سورية مُتطرفة والّتي بدورها ارتكبت وترتكب انتهاكات جسيمة بحقّ السوريين في عفرين ورأس العين وتل أبيض، والضغط لإخراج كافة الميليشيات الأجنبيّة من سوريا، مع تأكيدنا على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السوريّة.

كما نودّ التأكيد على ضرورة التزام كافة أطراف النزاع في سوريا بقواعد القانون الدولي الإنساني وتجنيب المدنيين كافة مخاطر القصف العشوائي والعمليات العسكرية ووقفِها، والعمل على تقديم المُساعدة العاجلة للنازحين في مخيّمات النزوح واللجوء داخل البلاد وفي دولِ الجوار.

في قطّاع الصحّة:

إنّ منطقة شمال وشمال شرق سوريا، تعرّضت مؤخّراً، لهجماتٍ عسكريّة تركيّة، وخلّفت مئات آلاف المُهجّرين والنازحين، ودمّرت البُنية التحتيّة في كافة القطّاعات بما فيها قطّاعي الصحّة والتعليم، في الوقت الذي لم تتعافى فيه المنطقة بعد من الدمار الّذي خلّفته الحرب ضدّ تنظيم الدولةِ الإسلاميّة "داعش" والتنظيمات الجهاديّة الأخرى.

لذلك نودّ التأكيد على ضرورةِ التنسيق بين الجهاتِ الدوليّة المانحة والمنظّمات العاملة في مجال القطّاع الصحيّ في شمال وشمال شرقِ سوريا، لتقديم الدعم السريع للقطّاع الصحيّ، شبه المنهار، في بقعةٍ جغرافيّة تشكّل (٣٠) % من كامل مساحةِ الجغرافية السوريّة. ودعم وتطوير البُنية التحتيّة الصحيّة لمواجهةِ الأزمات؛ حيث أنّ تجربة كورونا أثبتت ضعف الإمكانيات المُتوفرة لمواجهةِ الأوبئة في المنطقة.

وتجدُ المنظّمات المدنيّة ضرورةَ دعم قطّاع الصحّة من خلال المشاريع التنمويّة ومراكز مُعالجة الأمراض السرطانيّة والأمراض المُزمنة ودعم توفير الأدوية والأجهزة الطبيّة، وكذلك دعم قطّاعات الصحّة لتقديم الرعاية اللازمة للأفراد المُتضررين من الحرب ومُخلفاتها في المنطقة، والضغط على الدول الفاعلة في الشأن السوريّ لفتح المعابر الإنسانيّة بين شمال وشمال شرق سوريا مع دول الجوار.

في قطّاع المرأة:

إنّ قضية المرأة في الصّراع السوريّ من أهمّ القضايا الّتي تحتاج إلى دعمٍ دوليّ بشكل مستمرّ لحلها، بسبب الانتهاكات الجسيمة ك (الخطف- الاغتصاب- الاعتداء اللفظي والجسدي) الّتي حدثت وتحدث بحق النساء، من قبل بعض أطراف النزاع وعلى وجهِ الخصوص الجماعات المُسلّحة المُتطرفة.

وفي هذا السياق من المُهم أن يتم تقديم دعم مُستعجل للحدّ من الانتهاكات بحقّ النساء في المناطق الّتي احتلّتها تُركيا مثل (رأس العين وتل أبيض في محافظتي الحسكة والرقّة وعفرين في محافظةِ حلب وغيرها من البلدات السورية)، والتركيز على المشاريع التنمويّة النسويّة ومشاريع الدعم النفسيّ للنساء، وتفعيل دورهنّ في الحياة السياسيّة والمدنيّة وتعزيز مشاركتهنّ في صناعة القرار في محافظات الرقّة ودير الزور والحسكة ومناطق شمال سوريا.

وكذلك التركيز على النساء المُتضررات نتيجةً للعمليات العسكريّة بِفقدِ مُعيليهم والمُعنفات وإعادة دعمهم وتأهيلهم وتعويضهنّ عمّا أُرتكِب بحقهم من انتهاكات.

في قطّاع التعليم:

إنَّ العمليّة التعليميّة في سوريا، مرّت بظروفٍ بالغة الصعوبة، وتعدّدت المناهجِ التعليميّة في محافظات الرقّة ودير الزور والحسكة وحلب، مع تعدّد القوى العسكريّة المسيطرة على المنطقة، وحُرِمَ مئات آلاف الأطفال لسنواتٍ عدّة من التعليم بشكلٍ كامل وشبه كامل، ودُمِرَت البُنية التحتيّة التعليميّة، جراءَ قصف المدارس والمُنشآت التعليميّة في المنطقة واستخدامها كمقرات عسكرية ومراكز إيواء اللاجئين، وزادَ ظهور جائحة فايروس كورونا العمليّة التعليميّة أكثر تعقيداً.

ومن المُهمّ أن يقوم المُجتمع الدولي، بالضغط على مؤسسات الأمم المتحدة للاعتراف بالمنجز التعليمي والشهادات التعليمية، ورعايتها ودعم وتطوير المناهجِ التعليميّة وتوفير المسائل اللوجستيّة الضرورية لاستمرار العملية التعليمية في ظل انتشار جائحة فايروس كورونا، وتقديم المنح الجامعيّة للطُلاب السوريين، وتأمين الدعم الكافي للتعليم في مُخيّمات اللجوء والنزوح في شمال وشمال شرق سوريا.

وكذلك من المُهم الضغط لدعم عملية التعليم باللغة الكُردية والسريانية إلى جانب اللغة العربية كلغات أساسية إلى جانب اللغات المحلية الأخرى لمناطق شمال وشمال شرق سوريا، وإعادة تأهيل الأطفال، ممن التحقوا بالجهات العسكرية للانخراط في الحياة المدنية وتكفّل تعليمهم.

كما أننا نرى أنّه من الضروري الضغط على أطراف الصراع لتحييد المراكز التعليميّة من الصراع العسكريّ الدائِرِ في البلاد، ودعم المشاريع التنمويّة الّتي تهدف إلى تأهيل البُنية التحتيّة التعليميّة.

في قطّاع الحماية:

عانت المنطقة من ظروفٍ أمنيّة سيئة منذ بداية الصراع في سوريا؛ حيث شهدت معاركَ طويلة بين مُختلف أطراف النزاع، وخصوصاً الحرب ضدّ التنظيمات الجهاديّة، وخلال العامين الماضيين، أعاد الهجوم التركيّ على مناطق عفرين ورأس العين وتل أبيض، تلك المُعاناة، وضغطت في سبيل منع وصول المساعدات الإنسانيّة والإغاثيّة إلى المنطقة، بعد أن كان السكان المحليين قد عاشوا نوعاً من الاستقرار الأمني.

وهنا يبرزُ ملف الحماية كأولويةٍ قصوى، يجب العمل عليه، لضمان استمرار الاستقرار، وإزالة كافة مُخلفات الصراع، ومُخلفات الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والعمل على ضمان عدم عودته.

وكذلك من الضروريّ أن تتولّى الجهاتُ الدوليّة تدريب الفرق المختصّة لإزالة الألغام الّتي خلّفتها الحرب في المنطقة، وأن يُقَدّم الدعم الكافي للمنظّمات والأفراد بُغيةَ العمل على ملّفات المُعتقلين والمُختطفين لدى مُختلف أطرافِ الصراع، وأن يتمّ دعم قطّاع الحماية في المنطقة ودعم توفير الأوراق الثبوتيّة الرسميّة للأفراد، وإنشاء مخابر الـ (دي إن آيه) لجُثث ضحايا الحرب، والعمل من اجل استكمال عملية إعادة الجنسيّة لمَن جردوا منها بموجب الاحصاء الاستثنائي الجائر لعام ١٩٦٢، ممن لم يتمكنوا من استكمال اجراءات تقديم

أوراقهم الثبوتية نتيجة المُلاحقات الأمنية وحالة النزاع العسكرية وتعويض المُتضررين عن الأضرار التي نجمت عن تجريدهم منها، والاستيلاء على مُمتلكاتهم وحرمانهم من فُرص العمل والتوظيف والدراسة وضرورة التأكيد على حق مكتومي القيد في استعادة جنسيتهم و تسوية اوضاعهم القانونية و ما نتج عنها من ولادات ، وتعديل التكييف القانوني لمجمل من جردوا من الجنسية بموجب الاحصاء آنف الذكر على اساس (اعادة الجنسية) و ليس على سبيل المنح.

في قطّاع التماسُك المُجتمعي:

تُعتبَرُ قضيَّة التماسك المُجتمعي والعدالة، من أهمّ القضايا الواجبُ العمل عليها في كاملِ الجغرافيّة السوريّة، وعلى وجهِ الخصوص مناطق شمال وشمال شرق سوريا، نظراً للتداخل المُجتمعيّ الكبير بين القوميات والإثنيات والطوائف والديانات في المنطقة، ومن المُهم التركيز على العلاقات والتفاعلات داخل المُجتمع، ومن الضروريّ أيضاً العمل على إيجاد نظام سياسيّ مدني قائم على مبدأ المساواة والعدالة والتكافؤ.

وعلى أساسِ ذلك، فإنّنا نجدُ ضرورةً ملحّة، لعمل المجتمع الدولي على المُساعدة في تشكيل محكمةٍ دوليّة لمُحاكمةِ مُرتكبي جرائم الحرب من مُختلف الأطراف المسلّحة، وعلى وجه الخصوص الفصائل الإسلاميّة المدعومةٍ من تركيا، وتنظيم الدولةِ الإسلاميّة "داعش"، وتشكيل لجان خاصّة يتم دعمها من المجتمع الدوليّ لمُتابعةِ ملفّات المفقودين والمعتقلين والمُختطفين، ومُحاسبةِ المسؤولين عن اختفاءهم، ودعم لجان الحقيقة والتقصي والجهات المُختصّة في مجال السلم الأهلي والمُجتمعيّ والدينيّ وللوقوف على الأسباب الكامنة وراء الصِراعِ والتهميش وإزاحةِ أسباب الانقسام عبر دعم مشاريع مدنيّة تُعنى بهذا الشأن، وتُتيحُ فهماً صحيحاً لمفهومَي العدالة والمُساواة الكاملة بما يُحقّقُ حلاً شاملاً وعادلاً ومُستداماً وملائماً يضمن حقوق كامل السوريين، بتنوعهم القومي والديني والطائفي، وتوثيقها في الدستور السوري الجديد.

ومن المُهمّ أن يُركز المجتمع الدوليّ على دعم المُساهمات الّتي تسعى إلى إيصال المرأة للعدالةِ في العمل والتوظيف والتعليم والقضايا القانونيّة والمُجتمعيّة، والقضاء على كافةِ أشكال العُنف ضدّ النساء، وتلك المشاريع المُتعلّقة بحمايةِ الأقليّات وعلى وجهِ الخصوص الأيزيديين والمسيحيين، وحماية أملاك المُهجّرين والمُغتربين واللاجئين.

في مسألة اللاجئين والنازحين:

إنَّ إحدى أهمّ المشاكل الّتي أفرزتها الحرب في سوريا مسألة النازحين واللاجئين السوريين، الموجودين داخل سوريا وخارجها، ومناطق شمال وشمال شرق سوريا ليست استثناء عن هذه القضيّة، فالمعارك بين مُختلف الأطراف أجبرت مئات آلاف المدنيين للنزوح باتجاه المناطق الأكثر آماناً والإقامةَ في المخيّمات الّتي تفتقد لأدنى مُقوِماتَ العيش الكريم.

ولذلك، فإنَّنا نعتقد أنّ ملف النازحين واللاجئين في شمال وشمال شرق سوريا، من أهمّ الملفات الّتي يجب أن يتمّ دعمها من قبل المُجتمع الدولي والجهات ذات الصلة، عبر دعم المشاريع الإنسانيّة والإغاثيّة ودوراتٍ لتنمية قُدرات النازحين واللاجئين ودورات التأهيل النفسي والمشاريع التنمويّة الخدمية والصحية في المُخيّمات، بالأخصّ في ظلّ انتشار جائحة فايروس كورونا بشكلٍ مُستعجل، وذلك بإشرافٍ ورقابةٍ دوليّة.

ونَتمنّى من حكومات الدول المُشاركة في مؤتمر بروكسل، حث المجتمع الدولي بشكلٍ عاجل على حلّ مُشكلة عوائل وأطفال تنظيم الدولة الإسلاميّة "داعش" في مُخيّم الهول بمحافظةِ الحسكة، في شمال شرق سوريا، وإعادتهم إلى بُلدانهم.

تُمثّل هذه الرسالة، آمال المواطنين السوريين في شمال وشمال شرق سوريا، الذين عاشوا سنواتٍ طويلة من الحرب، ولا زالوا يترقّبون بحذرٍ التطوّرات العسكريّة والسياسيّة في البلاد، ويتعرّضون لهجمات عسكريّة عنيفة تُشرّدهم من ديارهم؛ وهذه الرسالة ليست إلّا مُحاولةٌ للتعبير عن حاجات الناس وأولوياتهم الضروريّة، وتجاوز مخلّفات الحرب الّتي أثّرت على حياتهم الاجتماعيّة وظروفهم الخدميّة. ولم يفقد سُكان هذه المنطقة بعد الأمل في الانتصار على الحرب، وإنّهم مصمّمون على تجاوزها، ولتحقيق كُل ذلك، فهم اليوم بحاجةٍ إلى دعمٍ دوليّ حقيقيّ يُمهّد الطريق لتحقيق حياةٍ مستقرةٍ آمنة في ظلٍ نظام سياسي مدني جديد.

قائمة المنظمات الموقعة:

١.	منظمة سنابل الفرات الإنسانية	٢.	منظمة مهاباد لحقوق الانسان MOHR
٣.	منظمة الجزيرة للتنمية	٤.	مركز ميتان لاحياء المجتمع المدني
٥.	منظمة أنوار الغد	٦.	منظمة فريق نبض
٧.	مركز اشتي لبناء السلام	٨.	نواة
٩.	منظمة آشنا للتنمية	١٠.	منصة مؤسسات المجتمع المدني في شمال شرق سوريا
١١.	مركز آسو للإستشارات والدراسات الاستراتيجية	١٢.	اورينت للتنمية
١٣.	شبكة آسو الإخبارية	١٤.	شباب اوكسجين
١٥.	منظمة مساعدة الاطفال اللاجءين السوريين بالسليمانية	١٦.	منظمة أوزون
١٧.	منظمة عطاء الباغوز	١٨.	شبكة قائدات السلام
١٩.	منظمة آزورا الفرات	٢٠.	بيل - الأمواج المدنية
٢١.	مركز بلسم للتثقيف الصحي	٢٢.	بنابر
٢٣.	بصمة خير	٢٤.	منصة ارمانج للمجتمع المدني
٢٥.	منظمة برجاف للتنمية الديمقراطية والاعلام	٢٦.	انشاء مسار - شاريو
٢٧.	جمعية بكرا احلى للاغاثة والتنمية	٢٨.	جمعية قناديل الامل
٢٩.	منظمة ملتقى النهرين	٣٠.	جمعية الرجاء
٣١.	دان للإغاثة والتنمية	٣٢.	مركز رشيد حمو الثقافي الاجتماعي
٣٣.	تنمية بلا حدود	٣٤.	منظمة روج كار للتنمية والاغاثة
٣٥.	منظمة دوز	٣٦.	الرصافة الانسانية للتنمية
٣٧.	ايكو ميزوبوتاميا	٣٨.	منظمة سام للتنمية
٣٩.	منظمة اعمار المنصوره	٤٠.	منظمة سنابل الجزيرة
٤١.	ايما للديمقراطية والسلام	٤٢.	سنابل الفرات
٤٣.	منظمة إنصاف للتنمية	٤٤.	سند لبناء السلام
٤٥.	مركز آريدو للمجتمع المدني والديمقراطية	٤٦.	منظمة سارا لمناهضة العنف ضد المرأه
٤٧.	غاف للاغاثة والتنمية	٤٨.	جمعية شام التنموية
٤٩.	منظمة هدف الانسانية	٥٠.	جمعية شمال الخيرية
٥١.	منظمة تقنيي هجين	٥٢.	شمس الامل
٥٣.	هيفي للإغاثة والتنمية	٥٤.	منظمة شمس للتأهيل والتنمية
٥٥.	المستقبل السامي للتنمية	٥٦.	جمعية سلاف للأنشطة المدنية
٥٧.	منظمة هيتما للتنمية الثقافية والاجتماعية	٥٨.	سواعد للتنمية
٥٩.	منظمة حلم للتنمية	٦٠.	سواعدنا للإغاثة والتنمية
٦١.	روابط الامل للتنمية	٦٢.	تجمع القوى المدنية الكوردية السورية
٦٣.	صناع الأمل	٦٤.	سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
٦٥.	لجنة حقوق الإنسان في سوريا(MAF)	٦٦.	TEVNA KURDI
٦٧.	منظمة حقوق الإنسان في سوريا- ماف	٦٨.	تاء مربوطة
٦٩.	فريق الامل الانساني	٧٠.	منظمة طيف
٧١.	إنماء الفرات	٧٢.	منظمة تراحم للتنمية والعطاء
٧٣.	المنظمة الدولية لرعاية ضحايا الحروب والكوارث	٧٤.	تاسك
٧٥.	جمعية الياسمين	٧٦.	منظمة الفصول الاربعة
٧٧.	جمعية جومرد الخيرية	٧٨.	مجلس المرأة السورية
٧٩.	مركز العدالة والبناء	٨٠.	منظمة معا لأجل الجرنية
٨١.	الهيئة القانونية الكردية	٨٢.	مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا
٨٣.	جمعية هيفي الكردية - بلجيكا	٨٤.	منظمة رؤية
٨٥.	اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (راصد)	٨٦.	وقاية
٨٧.	المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (DAD)	٨٨.	نساء للسلام
٨٩.	اتحاد نساء الكورد(روج افا)	٩٠.	جمعية خناف للاغاثة والتنمية
٩١.	منظمة لاور لحماية وتنمية الثروة الحيوانية	٩٢.	منظمه ياسنا روج افا للتطوير الفلسفه الزردشتيه
٩٣.	منظمة البناء القانوني (بنيات - binyat)		